اما امتناع العطف فلانتفا المشاركة لعدم صحة ان يقال علفتها ما وامّا امتناع المعية فلانتفا ثاني لعلف والسقي معًا فحينئذ يجب اضمار فعل مناسب ناصبه للاسم على انه مفعول به ويكون التقدير علفتها تبنا وسقيتها ماء على ان بعضهم قال بصحة العطف فيه وفي مثله على تاويل العامل الغير الصالح للعمل فيهما بعامل يصح عمله فيهما فتاويل علفتها مثلا نلتها وعلى هذا يخرج قوله

اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا

واعراب البيت اذا ظرف لما يستقبل من الزمان ما زايدة الغانيات فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده وهو مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة في اخره وهي جمع غانية وهي التي استغنت بجمالها عن الحلي وبرز فعل ماض والنون فاعل في محل رفع والحواجب مفعول به وهو منصوب ونصبه فتحة ظاهرة في اخره والالف للاطلاق ولا يصح العطف لعدم صحة المشاركة في الفعل المذكور لان زجج معناه دقق وطول والدقة والطول وان تاتيا في الحواجب لا يتاتيان في العيون ومن قال بصحة العطف فيه اول زجج بزين واعلم انه لا يجوز تقديم المفعول معه على

عامل

عامل المصاحب بالاتفاق فلا تقول والخشبة استوى الما وان كان لك ان تقول مع الخشبة استوى الما لان الواو كالهمزة المعدية ولا على المصاحب خلافا لبعضهم فلا يجوز استوى والخشبة الما لما سبق من ان الواو كالهمزة المعدية وقد تم بهذا الباب ذكر ما اراد المصنف ايراده من المنصوبات مبوبا واما ما استغنى عن تبويبه بذكره تبعًا وهو خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها فقد تقدم ذكرها في باب العوامل الداخلة على المبتدى والخبر من تابع باب المرفوعات فراجعه وكذلك التوابع الاربعة بالجملة النعت وعطف البيان والنسق والتوكيد والبدل فقد تقدمت مبوبة هناك في باب المرفوعات ايضا لانها تتبع ما قبلها في اعرابه رفعًا ونصبا وجرا وانما قدمت ثم لاستيفاء اشرف احوالها ما سواه ثم لما انقضى ما اقتضت المناسبة تقديمه شرع في ذكر ما بقي مما اراد ايراده وهو باب ذكر مخفوضات الاسما اي الاسما المخفوضة فهو من اضافة الصفة للموصوف كما مر نظيره في باب مرفوعات الاسما وباب منصوبات الاسما لكن ليس لغير الاسما مخفوضات لتقيد الا احتراجها الا ان يراد التخصيص عن مرفوعاتها ومنصوباتها ضافة
المخفوضات المتقدم ذكرها ثلاثة بالاستقرا مخفوض تها
بالحرف قدمه لانه الاصل لردما عداه اليه ومخفوض

Copyright © King Saud University